رئيس حكومة اقليم كردستان د. برهم احمد صالح يتحدث لـ( )

الفقرة ج من المادة من قانون ادارة الدولة تجعل الجميع يتقدمون بصيغ مقبولة ومتفق عليها وتراعي مصالح الشعب

قبل ان نتحدث مع د. برهم احمد صالح رئيس الحكومة في اقليم كردستان، كنا نتأمل في هذا الوضع الخاص الذي عاشه القادة السياسيون الكرد طوال الاثني عشر عاماً بعد انتفاضة آذار 1991 كانت فيه وضعاً استثنائياً فهؤلاء القادة الذين اصبحوا في موقع السلطة في اقليم كردستان المتحرر بشكل تام من قبضة سلطة الدكتاتورية التي جثمت على باقي مناطق العراق، هم انفسهم الذين استمروا في موقع المعارضة، معارضة دولة الاستبداد والدكتاتورية بصفتهم سلطة ومعارضة في نفس الوقت بقي القادة الكرد ينحازون الى جانبهم المعارض وهو الجانب الذي عرفنا عليه في حوار صريح ومفتوح مع رئيس الحكومة.

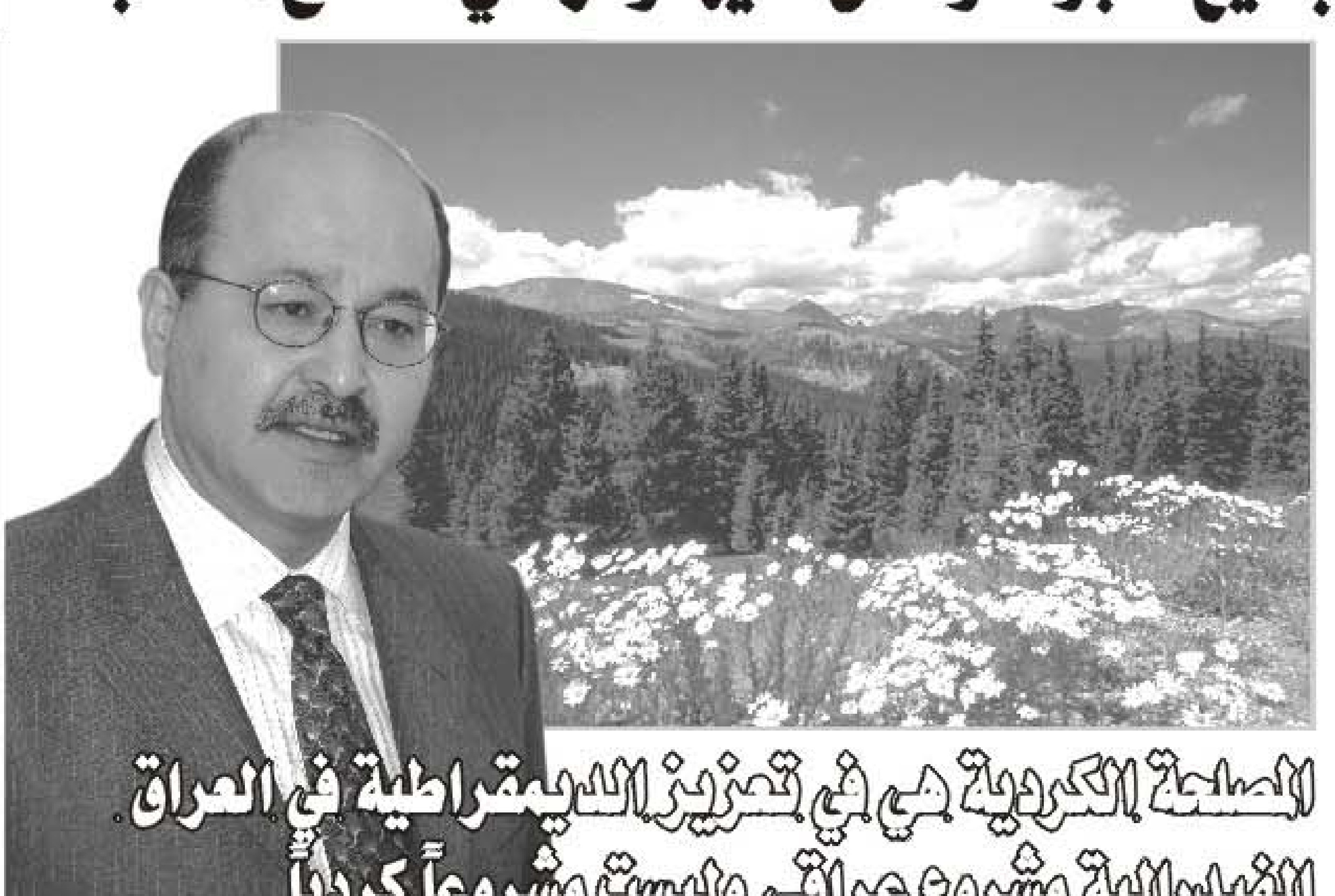

المصلحة الكردية هي في تعزيز الديمقراطية في العراق. الفيدرالية مشروع عراقي وليست مشروعاً كردياً

أردنا في البداية ان نتعرف على نظرة د. برهم احمد صالح الى قانون ادارة الدولة الذي ضمن جانبا كبيرا من الحقوق التي ناضل من اجلها الكرد، وهو ما يحدث للمرة الاول في تاريخ الدساتير العراقية..

فأجاب: في ما يهمنا.. هناك بعدان لهذا القانون.. البعد الكردي داخليا في كردستان، وأيضا هناك البعد العراقي الذي يبقى مهما جدا بالنسبة للشارع الكردي والمصلحة الكردية. لذلك نظرتي الى هذا القانون في كونه يمثل وثيقة اجماع وطني، انه وثيقة تقاسم مشترك للفئات والمكونات الاساسية للمجتمع العراقي. هذه الوثيقة لا تمثل طبعا التطلعات الكردية بالكامل، مثلما انها لا تمثل التطلعات الشيعية (ان صح التعبير) او التطلعات السنية او الاثورية او التركمانية بالكامل. وفي تقديري ان هذا يمثل نقطة القوة في القانون الذي اراه انعكاسا حقيقيا للوضع العراقي وفي الثقافة السياسية العراقية. فبدلا من فرض تصور معين في بلد متعدد القوميات والطوائف، عمدنا على ايجاد حالة التقاسم المشترك للضوابط التي تتحكم بالعملية السياسية.. وفي ضوء هذا المنطلق استطيع القول اني ارى في القانون نقطة انطلاق حقيقية تجاه بناء العراق المستقر، العراق الديمقراطي المتعدد والمزدهر.

+ولكن هناك من يشير الى ان هذه التوافقات، هذا التقاسم المشترك، قد يحيي ولكن لا يفعل ذلك غير الشرك..؟

- لن تكون العملية يسيرة حتما.. هناك مجموعة من المفاهيم التي يتضمنها القانون، لن تكون قضية تحقيقها على الارض بالامر الهين.. سنصطدم بموروثات ثقافة الاستبداد. وكانت طروحات الانعزالية القومية تحديا كبيرا امامنا، وكان علينا ان نناضل حتى نستحيل تلك المفاهيم الى وقائع على الارض فيما يتعلق بالكرد. هناك تحفظات حقيقية في الشارع الكردي، مثلما هناك تحفظات أخرى لدى الآخرين. برأيي هذا يمثل نقطة قوة وليس عامل ضعف، فلو كان الكرد فرحين تماما بهذا القانون لكان سواهم غير فرحين، ولو كان الشيعة فرحين تماما فأن الآخرين سيكونون غير فرحين.. لذلك لست قلقا. يجب ان نتعاطى بهذا الوضوع بصراحة.. يوم امس كنت في ندوة مع مجموعة من المثقفين، انتقدوا القانون، ورحبت بنقدهم، فيما كانت اجابتي تتركز على انه يجب ان نكون صريحين مع مثقفينا، على صعيد العراق كله، نحن نستطيع ان نتطلع بصفتنا اكرادا وعراقيين الى تحويل العراق من بلد المجازر والمقابر الجماعية الى ساحة آمنة، يكون فيها نصيب للكردي والعربي والشيعي والسني والتركماني والديمقراطي والإسلامي. هذا انجاز كبير يجب ان نفهمه وننظره.

+ حقيقة.. هذا يحيلنا الى ما عرف دائما عن القضية الكردية واقترانها بالنضال من اجل الديمقراطية في العراق.. ولعل مما يثير الانتباه ان هذه القضية كانت احد المحكات الحقيقية لاختبار ديمقراطية الوطنية، أقصد النقاشات التي دارت حول الفيدرالية، ومن ثم (الخلاف) الاخير حول الفقرة ج من المادة 61.. كيف تفهمون هذا التلازم الآن، وكيف توجهونه؟

- لاشك ان القيادة الكردية (او في الاقل قسما منها) رأت في الديمقراطية والحقوق الكردية شأنين متلازمين. لا يمكن تحقيق الاستقرار والامن في كردستان بعزلهما. ولذلك فوجودنا في بغداد ليس فقط للحفاظ على المصالح الكردية، ولكن من اجل المصلحة العراقية ايضا، خلال الاثني عشر عاما، كنا نأمل بالاستقرار، لكن هذا الاستقرار كان مسكونا دوما بهاجس تكرار تجربة الماضي المريرة. وحقيقة، هناك واقعية في تفكير القيادة الكردية ومعها قطاعات واسعة من المجتمع الكردي حين تنظر الى أن مستقبل كردستان من ناحية التطور الاقتصادي والسياسي والامني مرهون بالتطورات الديمقراطية في بغداد، لا يمكن فصل الوضع الكردي عن الوضع العراقي العام. أحيانا يطرح البعض مغالطة حين يتحدث عن (المشكلة الكردية).. الاصح ان نتحدث عن (المشكلة العراقية). كان تنصل الحكومات المتعاقبة من حقوق جميع العراقيين مقدمة للتنصل من حقوق كل الكيانات، والتنصل من الحقوق الاساسية للفرد العراقي وفي المقابل، فأن حل المشكل الكردي وممارسة الاستقلال الذاتي وتحقيق الهوية الكردية، ستكون دعامة للحركة الديمقراطية في العراق. مهم جدا ان نفهم ان قيام حكومة في بغداد ديمقراطية تعددية تحترم القانون وتحترم رأي الشعب هو ضمانة اكيدة للشعب الكردي. الفيدرالية شرط ضروري للديمقراطية.. ليست الكارثة الكبرى في بلداننا (وفي العراق تحديدا) هي كارثة المركزية، المركز السلطة بيد مركز واحد وحكومة واحدة.. هذا ما ادى بنا الى مثالات.

+كيف تفهم ضرورة هذا الاشتراط بين الفيدرالية والديمقراطية في العراق؟

- الديمقراطية تعني اساسا توزيع الصلاحيات، وأشراك اكبر عدد من القطاعات في صياغة القرار السياسي والاداري. وهناك مغالطة كبيرة ارتكبت، حين جرى تصوير الفيدرالية على انها مشروع كردي حصرا. نعم، كان البرلمان الكردستاني سباقا في تبني هذا المشروع، ولكنه اصبح في ما بعد مشروعا لكل الفئات بجميع تجمعاتها. الفيدرالية مشروع عراقي وليست مشروعا كرديا، أنها لكل العراق وليست لكردستان وحدها، وستكون ضمانة اساسية لتحقيق التحول الديمقراطي. فبدلا من مركزية الشخص الواحد في بغداد وجعله الأمر الناهي، يستطيع ابناء العمارة أن يكون لهم الدور الفعال في ادارة شؤون مدنهم، والشيء نفسه في السليمانية ايضا في الفيدرالية توزيع للصلاحيات واشراك لكل قطاعات المجتمع العراقي في صنع القرار.. مثلما ان الخصوصيات واحترامها شرط ضروري لبناء وحدة وطنية حقيقية..

+هل تقترح أقامة فيدراليات؟

- لقد كانت للشعب الكردي فرصته في هذا الموضوع. ولكن هناك مناطق عراقية أخرى، نترقب ليكون للشعب فيها قراره.. يجب علينا نحن السياسيين أن نستبق، ولكن قبل هذا يجب الاحتكام الى رأي الشعب. استطيع القول ان مشروع الدولة المركزية فشل فشلا ذريعا. وهذا الفشل من الوضوح بحيث لا يحتاج الى نقاش كبير. يجب النظر الى الدول الفيدرالية، مثل كندا وامريكا والامارات العربية، انها دول متطورة. أملي كبير في ان تكون التجربة الكردية ملهمة.. نحن نرى انفسنا جزءا من العراق الجديد.. لدينا مصلحة في استقرار البلد ككل، وستكون تجربتنا ان شاء الله مفيدة ورافدا من الروافد.

+دكتور.. سنكون اكثر صراحة ونسمي الاشياء بأسمائها.. من المعروف ان الشيعة كانوا شركاءكم في تحمل طغيان الدكتاتورية وظلمها.. وكانوا شركاءكم ايضا في العمل على اسقاط تلك الدكتاتورية.. وقد فهم النقاش وتباين وجهات النظر حول الفقرة ج من المادة على انه خلاف بين الشريكين.. هل نتوقع أن يؤدي هذا الاختلاف الى افتراق.. هل تفرق (الديمقراطية) ما وحدته الدكتاتورية؟

- لا اتصور قضية الفراق واردة. المجتمع العراقي مجتمع متعدد المكونات، متعدد القوميات، متعدد الطوائف، فيه احزاب ليبرالية، واخرى اسلامية، ولا شك ان في مثل هذا النوع من الوضع الاجتماعي ستكون ثمة اختلافات، وينبغي أن لا نتخوف من هذه الاختلافات، فما لمسته ورأيته يبعث على الاطمئنان، هناك اجماع عام على انجاح هذه التجربة. ويجب ان نقر ان هناك غبنا تاريخيا لحق بالشيعة ولحق بالاكراد. لقد كان الطرفان ضحيتين رئيستين للنظام الشمولي في العراق، وهو نظام قائم على اساس نخبة قليلة او فئة قليلة من المجتمع العراقي وهناك حساسية وهاجس لدى قيادات الشيعة من انها لا تأخذ التجربة الجديدة بالصالح الشيعية. وهذا طبيعي، وأنا بصفتي سياسيا كرديا أتفهم هذا الهاجس وهذه الحساسية. ولكن هناك مغالطة في تقديري تتعلق بالفقرة ج التي تحدثت عنها هنا. فأنا اعيد القول مرة أخرى بأن العراق بلد متعدد قوميا وطائفيا، ولا يمكن في عملية صياغة الدستور الاخذ بمبدأ الاكثرية والاقلية كمبدأ وحيد، وهذا لا ينفي ضرورة مراعاة مصالح الاغلبية، وانما يمكن العمل بمبدأ التوافق والتوازن. نحن نريد لهذا البلد ان يتحول باتجاه الاستقرار والازدهار، كفى تغييبا.

لقد تم تغييبنا، نحن الكرد والشيعة، بدوافع طائفية وعنصرية في العقود الثمانية الاخيرة. ويجب ان لا نرتكب الخطأ نفسه، فنغيب الآخرين. ومفهوم التوافق والتوازن ودوره في تحديد العملية الدستورية سيكونان حاسمين في تغيير معالم البلد وسنوات حكمه في المستقبل.

+ولكن، فهم اصرار الكتلة الكردية في مجلس الحكم ومعها اعضاء آخرون على الفقرة ج على انه محاولة لاستحصال ضمانات للأقليات من استبداد محتمل للأكثرية، ضمانات من اجل الفيدرالية مثلا.. ولكن ألا تخشون من ان هذه الفقرة هي سيف ذو حدين، من الممكن ان يستخدمه من لا يريد الفيدرالية لتعطيل أي تشريع دستوري يقر الفيدرالية؟

- هذا الوطن يجب ان يقام على اساس عقد سياسي يوافق عليه الجميع، كردا وشيعة وسنة، واحترام حقوق الاقليات الاخرى في العديد من دول العالم، وليس في الشرق الاوسط، يعمل الدستور في البلدان متعددة القوميات والمكونات على وفق مبدأ أولية التوافق والتوازن، وهذا ما يقره القانون من خلال الفقرة ج من المادة التي تعني في ما تعنيه ان الكرد مثلا لا يستطيعون ان يطرحوا مفاهيم لا يمكن الاتفاق عليها مع العرب، وبالتالي يضطر العرب الى استخدام الفقرة. هذا ما يجعل الجميع يتقدمون بصيغ مقبولة وممكن الاتفاق عليها وتراعي مصالح الجميع عربا وكردا وسواهم.

+ بعد ( ) عاما من تمتع اقليم كردستان العراق بالتحرر من قبضة الدكتاتورية، اتيح لكم انشاء وضع مستقر بمؤسساته الحكومية والمدنية والعسكرية والسياسية. ولكن هناك الجزء الآخر من العراق الخرب في كل شيء بعد الحرب وسقوط الدكتاتورية. في مواجهة هذين الوضعين، يوجد جانب من طيف عراقي قلق من (استثمار) الكرد العراقيين لهذا اللاتوازن، وما يراه من علاقة متميزة تربط بالولايات المتحدة، وبما قد يؤدي، حسب وجهة نظر هؤلاء، الى توفر مرونة كافية امام الكرد للتحكم بالمستقبل السياسي للبلاد على حساب الآخرين.

- أنا اعرف مثل هذه الطروحات في الشارع العراقي، ولكن دعنا نتذكر أن الاكراد كانوا اولا يطالبون بالاستقرار الكامل، وأنهم قبلوا بالعودة الى الدولة العراقية، وأثبتت الاحداث جديتنا في هذا الموضوع. اريد هنا ان أذكر بحقيقة أن كردستان كانت خلال السنوات العشر الماضية ملاذا آمنا لكل القوى العراقية التي كانت تناضل. مع هذا، لن نتحدث بالشعارات، ولكن سنتحدث بالمصالح، ونقول: أن التاريخ كان قاسيا معنا وحرمنا من التمتع بتقرير مصيرنا، لا نريد التباكي من هذه القسوة التاريخية، سنتحدث عن مصالحنا بواقعية.. المصلحة الكردية هي في تعزيز المسيرة الديمقراطية، كما تحدثنا. لذلك اقول حين قدمنا الغالي والنفيس وعرضنا تجربتنا خلال السنوات الماضية للعديد من الحارقات، فأن هذا في تقديري يقدم برهانا واضحا على تمسكنا بهذا النهج.. نعم، سنعمل، وهذا امر طبيعي، ولن نتردد في العمل السياسي، وبالمشاركة مع القوى الاخرى، من اجل بلوغ توجهاتنا في اشاعة العمل الديمقراطي وبناء العراق الذي نريده ديمقراطيا.

+ اخيرا، نود ان نعرف منكم، كسياسي كردي، الى اين يتجه تفكير القيادات السياسية الكردية الابرز للمستقبل، مستقبل القضية الكردية ومستقبل العراق.. لاحظنا في مناخ التعددية الذي يتمتع به الكرد صوتا لافتا بين شعب كردستان العراق يطالب بحق الاقليم في الانفصال والتمتع بالاستقلال التام، ولكن هناك صوتا واضحا آخر يتحدث عن ظروف حقيقية وواقعية تجعل من التفكير بالانفصال ضربا من خيال غير واقعي.. وفي مقابل هذين الرأيين، ثمة رأي ثالث لا يفكر بالانفصال، بوجود الظروف المناسبة او بعدم وجودها.

- هذا صحيح.. المجتمع الكردي كغيره من المجتمعات فيه آراء مختلفة، وهذا شأن طبيعي، لكنني استطيع القول انه اذا تمكنا من خلق عراق ديمقراطي آمن مع نفسه، فسيكون ذلك تعزيزا كبيرا لتوجه الكرد للعمل مع كل العراقيين، وتحديدا كبيرا للنزعات الانفصالية..

انا اعتقد اننا قادرون على توجيه الشارع الكردي لبناء عراق فيدرالي ديمقراطي، وهذا يتطلب تعاون الجميع في توفير أجواء الاطمئنان التي لا نراها إلا في عراق ديمقراطي آمن.

وبعكسه، فأن عراقا تجد فيه الدكتاتورية والقمع فرصها للظهور ثانية، سيجعلنا حريصين على شعبنا وعلى أمنه، وسنكون مضطرين للعودة الى وضعنا السابق، وهذا ما لا نتمناه للعراق.

تنصل الحكومات المتعاقبة من حقوق جميع العراقيين، مقدمة للتنصل من حقوق كل الكيانات

حلبجة

زهير الجزائري

لم تكن حلبجة ساحة عمليات للبيشمركة بسبب موقعها في سهل شهرزور المنبسط. وهذا الموقع كان السبب في اختيار المنطقة من قبل الحكومة لاقامة مجمعات قسرية لسكان 300 قرية بعد انهيار الحركة الكردية عام 1975.

وخلال الحرب مع ايران اقامت الحكومة سلسلة خطوط دفاعية في مناطق سيروان وسيد صادق مما جعلها صعبة الاختراق من قبل البيشمركة.. في ربيع عام 1987 كانت القوات الإيرانية، التي اخفقت في احراز تقدم في المناطق الجنوبية، تهيئ لشن هجوم كبير في كردستان تستثمر فيه تفوقها في المشاة وامكانية تحييد الطيران في الجبال الوعرة.

وكان هاجس القادة العراقيين هو تعاون اهالي هذه المناطق مع البيشمركة للسيطرة على عدد من المدن في حالة حدوث انكسار عراقي امام هجوم الجيش الإيراني.

والواضح ان الحاكم المطلق في كردستان لم يعد يثق بعشرات الآلاف من الأكراد الذين يقاتلون الى جانب الجيش النظامي ضد ايران او حتى ضد البيشمركة الأكراد.

فعمليات التهجير والتنكيل قمعت حتى هؤلاء وأقاربهم ومناطقهم.. واستعدادا لمواجهة الهجوم الإيراني بدأت الحكومة حملة تهجير واسعة بين اهالي هذه المناطق.

كانت مصائر المهجرين السابقين والمقابر الجماعية ماثلة امام سكان هذه المناطق المهددة بالتهجير، ولذلك هبوا في تحرك يائس للسيطرة على المواقع العسكرية والحكومية.

وقد استعادت القوات الحكومية هذه المناطق بسرعة مستغلة ضعف قدرات المواطنين في الحفاظ على المناطق السهلية امام الطيران والدبابات.

كانت حلبجة واحدة من هذه المدن في سهل شهرزور. وبعد عودة الجيش العراقي قام بعمليات تنكيل واسعة مما دفع اكثر من الفي مواطن الى الهرب الى ايران وتركيا.

ولكن المدينة بقيت شبه متمردة على الحكومة.. حتى القوات الموالية للسلطة في المدينة وحولها بقيت محيدة.

قبيل الهجوم الإيراني كانت المدينة ومحيطها ساحة لقصف ايراني كثيف، ولذلك اعد الاهالي امتعتهم للرحيل فدا من حسيف للكرد بين المتحاربين.. ولكن الى اين؟ كل الخيارات مرة ومحفوفة بالموت.. وما من احد في المدينة يعرف ان مجلس قيادة الثورة اختار هذه المدينة لتبليغ بقية المدن الكردية والعربية رسالة تحذير قاسية:

ففي الساعة السابعة من صباح 24 نيسان 1988 اغارت على المدينة وارياقها 20 طائرة عراقية.. الأهالي كعادتهم هرعوا الى الملاجئ، الفقيرة بعيدا عن القصف.. ما من احد عرف ان هذا الدخان الأصفر الذي خيم على المدينة وضواحيها هو الموت بعينه يحمل خفيفا من السيانيد وغازات الخردل والأعصاب

.. الذين ادركوا الخطر فروا

المفتوح. ولكن السلطة اغلقت عليهم طرق الانسحاب باقامة حزام مسمم بواسطة القصف المدفعي.. ما حدث لشيوخ المدينة واطفالها ونسائها اصبح واضحا للعالم: خمسة آلاف قتيل خلال ساعات.. بعضهم اختنق في الملاجئ، وحول سفر الطعام او مكدسين في السيارات التي اتت لتحملهم بعيدا.

لم تكن البشاعة في مجزرة حلبجة نتاجا عرضيا لعقاب، انما كانت البشاعة نفسها مطلوبة.

وقد كانت صورتها ماثلة في خيال الذي اتخذ القرار. وقد جربت النتائج قبل ذلك بالتطبيق.

وما دامت الوسيلة متوفرة فإن التنفيذ يتوقف على قرار.

وما كانت السلطة التي اتخذت القرار (مجلس قيادة الثورة) بحاجة الى ذنب مثل تعاون الأحزاب الكردية المسلحة مع ايران.. فالعقاب صدر قبل حدوث الجريمة عبر قرار (حسم نشاط المخربين) الذي يعني افراغ الأرض من سكانها.. وحسب المنطق التحذيري الأمني فإن العقاب لا يحتاج للتطابق مع ذنب يساويه، لا في شخصية المذنب ولا في تزامنه مع الذنب ولا في تجاوره معه مكانيا.. فالمهم ان يكون هناك عقاب شديد على ذنب ما، وليكن معنويا فقط. ولكن ينبغي ان يسبق العقاب الذنب الذي لم يتحقق بعد. وسيطبق هذا العقاب على اي متهم ولأي ذنب لكي يدرك الكل بشاعة ما سيتحملونه.

ويدرك النظام ان القمع يفقد بعضا من سطوته ان هو تحول الى عادة رتيبة. ولذلك يقوم بتجديده وتصعيده ليثبت للمخاطبين ان كل الشرور ممكنة ولا حدود لخيال النظام وقسوته. وتذكرني الوقائع بالتكتيكات العسكرية التي اتبعتها كتائب فرانكو ضد الجمهوريين والتي لخصت في بيانهم الأول في 17 تموز 1936: (ان إعادة فرض مبدأ السلطة الذي جرى التخلي عنه في السنوات الماضية يستوجب العمل بالحاح على ان تكون العقوبات نموذجية والقياس في ذلك هو الشدة والسرعة التي يجري بها التنفيذ) وما حدث في حلبجة هو المثال التحذيري المطروح على اية مدينة عراقية يمكن ان تتمرد على النظام. وقد كان اختيارها كعينة لأكثر الأسلحة تدميرا بمثابة تطبيق لمقولة يرددها القادة العراقيون (سيستلمونها بعدنا ارضا بلا بشر). حقا ان الأسلحة الكيمياوية لم تطبق لاحقا ضد مدينة عراقية أخرى من المدن التي انتفضت بعد ذلك عام 1991 انصياعا للتحريم الذي فرضه الحلفاء المتحمسون على النظام، ولكن اسلحة التدمير الواسع مثل صواريخ أرض - أرض استخدمت بكثافة إضافة للدبابات لتحويل مدينتي النجف وكربلاء الى اكوام من جثث وانقاض.